



القمة الأفريقية العربية الثانية

سرت - الجماهيرية العظمى

2010/10/10

إعلان سرت

القمة الأفريقية العربية الثانية

سرت - الجماهيرية العظمى

2010/10/10

إعلان سرت

-

نحن قادة الدول الأفريقية والعربية المجتمعون في قممتنا الأفريقية العربية الثانية المنعقدة في سرت - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في 2010/10/10؛

وإذ نؤكد حرصنا على تعزيز العلاقات بين الإقليمين الأفريقي والعربي وزيادة التعاون بينهما وإقامة شراكة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق العدالة والسلم والأمن الدولي والتنمية لشعوب المنطقتين؛

وإذ نؤكد أيضاً التزامنا بالأهداف والمبادئ الواردة في القانون التأسيسي لموضية الإتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية؛

وإذ نؤكد كذلك على تمسكنا بالمواثيق الدولية وعلى نحو خاص ما يتعلق باحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شئونها الداخلية، بالتعاون الدولي، واحترام حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، ومواصلة التنمية المستدامة لمصلحة كل الشعوب؛

وإذ نستذكر إعلان وبرنامج عمل القمة الأفريقية العربية الأولى المنعقدة في القاهرة في مارس 1977، والقرارات الصادرة عن القمم الأفريقية والعربية ذات الصلة بالتعاون الأفريقي العربي، خاصة القمة العربية السادسة المنعقدة في الجزائر نوفمبر 1973، والقمة العربية الثانية والعشرين المنعقدة في سرت مارس 2010، وقمة الإتحاد الأفريقي الخامسة عشرة المنعقدة في كمبالا يوليو 2010، والتي أكدت جميعها على أهمية مواصلة الجهود وإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل وتطوير التعاون العربي الأفريقي وفقاً للمصالح المشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من أجل تعزيز المرتكزات التي تصون العلاقات الأفريقية العربية؛

وإذ ندرك عمق الروابط والمصالح المشتركة، والاعتبارات التاريخية والجغرافية والثقافية، ومسيرة الكفاح والنضال المشترك لدعم قضايا التحرر والتنمية في المنطقتين، وروابط الأخوة والصداقة وحسن الجوار والمصير المشترك لشعوب المنطقتين؛

وإذ نؤكد على أن تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العالم، وتعزيز التعاون بين الإقليمين ينبغي أن يكون على أساس الالتزام بالعلاقات متعددة الأطراف واحترام القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، ونزع السلاح، وحظر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب الدولي بمختلف أشكاله وتجلياته، ومواصلة التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص القضاء على الفقر والجوع، وحفظ البيئة؛

وإذ نستذكر إعلان طرابلس حول النزاعات وتعزيز السلام المستدام في أفريقيا، وخطة العمل المعتمدين خلال الدورة الخاصة بالإتحاد الأفريقي التي عقدت في طرابلس الجماهيرية الليبية العظمى في 31 أغسطس 2009؛

وإذ نؤكد مجدداً التزامنا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومعارضتنا للإجراءات أحادية الجانب وفرض العقوبات على الدول وتمسكنا بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية؛

وإذ نعرب عن ارتياحنا للجهود الأفريقية العربية المشتركة التي بذلت منذ عقد قمة القاهرة عام 1977، ومسار التعاون المشترك بين المنظمتين الأفريقية والعربية، **وإذ ندرك** التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقتان وانعكاسات العولمة وأبعادها، وبروز مجتمعات واقتصادات المعرفة، وظهور تكتلات سياسية واقتصادية وتجارية عملاقة؛

وإذ نؤكد على أهمية تعزيز التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية باعتبارها أحد المنطلقات الضرورية لإرساء الشراكة الأفريقية العربية الشاملة القائمة على أسس متينة تحقق الفعالية والاستمرارية؛

وإذ نؤكد أيضاً على أهمية تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل من أجل التعايش السلمي بين الأمم وأبعاد العولمة، وأهمية المحافظة على الهوية الوطنية واحترام التعددية الثقافية والدور الذي يقوم به التبادل الثقافي وحوار الحضارات في بناء عالم يسوده التسامح والاندماج، **وإذ ندرك أيضاً** أن التحديات والمعوقات الحالية تحد من قدرات الدول النامية وتهدد شعوبها وتحول دون تحقيق النمو الاقتصادي الشامل المقترن بالعدالة في المنطقتين، وتتطلب مواجهة هذه التحديات التعاون الصادق والتكامل والتنسيق في كافة المجالات في ظل نظام اقتصادي وسياسي أكثر تضامناً وعدالة؛

وإذ نؤكد التزامنا مجدداً باحترام التنوع الثقافي والديني الذي يميز التراث الإنساني المشترك، وقناعتنا بأن حرية العقيدة تشكل أحد حقوق الإنسان الأساسية، **وإذ نعرب** عن القلق إزاء تصاعد

أشكال الإساءة المتعمدة ضد الأديان ورموزها ومعتققيها، وإذ ندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بواجباته وفقاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي، خاصة التصدي للكرهية المبنية على العقيدة والعنصرية، والحفاظ على الحق في حرية الفكر والرأي والمعتقد والديانة دون تمييز. **وإذ نؤكد مجدداً** على التزامنا لجميع الأديان باعتبار ذلك عنصراً أساسياً يسمح بخلق بيئة تتيح التطبيق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، **وتثمين** مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حول الثقافات وحوار الحضارات؛

وإذ ندرك أنه في سبيل مواجهة كافة التحديات والأزمات، لا بد لدول منطقتنا من حشد الطاقات ودعم الجهود لدفع وتيرة والارتقاء بالتعاون الأفريقي العربي ليحقق الشراكة الإستراتيجية المأمولة من أجل تحقيق التعاون والاندماج في كافة المجالات، في إطار نظام سياسي واقتصادي أكثر تضامناً وعدالة، **عازمين** على تسخير كل الطاقات البشرية العلمية والمادية للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015؛

وإذ نؤكد على أهمية العمل على تحقيق رفاه المواطن الأفريقي والعربي ودوره الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقتين، وضرورة احترام حقوقه وصون كرامته، وتلبية احتياجاته الأساسية، وحقه في تنمية موارده البشرية؛

وإذ نجدد عزمنا على بذل كل الجهود لتعزيز مسيرة التعاون الأفريقي العربي وقدرتنا على التصدي لما تواجهه المنطقتان من تحديات؛

اتفقنا على:

- 1. التأكيد** على أهمية تبادل الخبرات في مجال حل النزاعات بالوسائل السلمية، والآليات المعنية بفض المنازعات وإدارتها، والترويج لثقافة السلام، والتعاون المكثف في مناطق النزاع، وعلى أهمية التنسيق بين المنطقتين للاستفادة من التطور العلمي في المجال النووي للاستخدامات السلمية.
- 2. الإعراب عن** الارتياح للتعاون القائم بين مجلسي السلم والأمن الأفريقي والعربي، ودعوتهما إلى تعزيز برامج التعاون المشترك من خلال تعبئة القدرات البشرية والفنية وتنسيق المواقف من أجل إرساء السلم والأمن في أفريقيا والمنطقة العربية.
- 3. التأكيد على** أن السلم والأمن والاستقرار في المنطقتين هي الركائز الأساسية لدفع مسيرة الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، **وتأكيد العزم** على التعاون في جميع المجالات بما

في ذلك تسوية النزاعات التي تؤثر بشكل مباشر على هذه المسيرة، وعلى مواصلة التعاون مع الأطراف الدولية الأخرى.

4. **التأكيد على** أهمية تضافر الجهود الأفريقية والعربية لإجراء إصلاح شامل وجوهري للأمم المتحدة حتى تستجيب لمتطلبات وتطلعات الشعوب الأفريقية والعربية، ولكي تتمكن المنظمة الدولية من التعامل الفعال مع التحديات الدولية المعاصرة، و**نشدد على** ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، والإسراع بإصلاح مجلس الأمن الدولي وتطويره وتوسيع عضويته الدائمة بما يتيح لمختلف الأقاليم الجغرافية المشاركة في إدارة النظام الدولي وصياغة بنود الأجندة الدولية.

5. **الإعراب عن** إدانتنا للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، واعتبار الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية انتهاكاً فادحاً للحقوق الأساسية للإنسان، وتهديداً مستمراً للسلامة الوطنية للدول ولأمنها واستقرارها، و**الدعوة إلى** عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لدراسة جريمة الإرهاب وتحديد تعريف لها، والتفرقة بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، ورفض ربط الإرهاب بأي قومية أو ديانة، و**التأكيد على** أهمية تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات وتطوير قدرات الأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب، والتعاون على معالجة جذور الإرهاب وإزالة العوامل التي تغذيه وذلك من خلال القضاء على بؤر التوتر وإزدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية، ووضع حد للإحتلال والإعتداء على حقوق الإنسان وكرامته، و**الإعراب عن** دعمنا المطلق لتجريم دفع الفدية للتعويضات الإرهابية باعتباره أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب ورفض كل أشكال الإبتزاز من قبل الجماعات الإرهابية، و**الإعراب عن** أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

6. **الإعلان عن** إدانتنا بالمؤامرة التخريبية التي استهدفت زعزعة النظام والاستقرار في مملكة البحرين، ووقوف وتضامن الدول الأعضاء مع المملكة، ودعمها وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات المتخذة لمكافحة الأعمال الإرهابية، وكافة أنواع التحريض والتخريب التي استهدفت الأبرياء وروعت الأمنيين من مواطنين ومقيمين مما يتنافى مع الأديان والشرائع السماوية ويضر بأمن واستقرار الدول العربية، وذلك استناداً إلى مبدأ الأمن الجماعي ووحدة المصير المشترك.

7. **الإعراب عن** القلق العميق بشأن استمرار وتوسع عمليات القرصنة البحرية، وعن دعمنا للجهود التي تبذلها مفوضية الإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لمواجهتها، و**التنويه**

بإعداد إستراتيجية قارية لإدارة الملاحة البحرية، ومشاركة القوة الأفريقية الجاهزة في الجهود الرامية إلى تعزيز أمن وسلامة الملاحة البحرية، و**دعوة** الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد إلى بحث أسباب هذه الظاهرة وإبرام اتفاقية دولية تضع حداً لأعمال القرصنة، ومناشدة المجتمع الدولي لدعم هذه الجهود بما فيها محاكمة القرصنة والتعامل معهم.

8. التأكيد على أهمية الالتزام باحترام القانون الإنساني الدولي واجب التطبيق في النزاعات المسلحة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وبصفة خاصة الأطفال والنساء الذين يتأثرون بالنزاعات.

9. التأكيد على أهمية معاهدة بليندايا التي دخلت حيز التنفيذ، والتي تؤكد على أهمية إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل خاصة منطقة الشرق الأوسط من أجل تعزيز الأمن للدول الأفريقية الأعضاء، والقرار الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي عام 2010، بشأن ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بدون تأخير أو شروط، وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والإعراب عن مساندتنا للمبادرة العربية التي تدعو إلى جعل الشرق الأوسط ومنطقة الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتأكيد مجدداً على أهمية مطالبة الأطراف المعنية كافة والمجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات العملية والعاجلة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تنفيذ توصيات الوثيقة النهائية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2010، والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، **التأكيد على** أهمية مشاركة كافة دول المنطقة دون استثناء في معاهدة منع الانتشار النووي ووضع جميع منشآتها النووية تحت مراقبة وكالة الطاقة الذرية تمشياً مع الهدف الدولي لتطبيق المعاهدة في الشرق الأوسط لجعلها منطقة خالية من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل.

10. التأكيد على الدعم الراسخ والمساندة الكاملة لنضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وحقه في ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره والعودة إلى وطنه بما في ذلك تلك المناطق التي تم احتلالها بطريقة غير شرعية منذ عام 1948، والعيش في سلام واستقرار داخل حدود دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، طبقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقرارات الإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ذات الصلة، ولمبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تقضي

بعدم الاعتراف بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة باعتباره إجراء غير مشروع لا يمنح أي حقوق، ويعد جريمة حرب وخرق لاتفاقيات جنيف .

11. الإعراب عن الدعم الراسخ لمطلب سورية العادل وحققها في استعادة الجولان العربي السوري المحتل كاملاً إلى حدود 4 يونيو 1967، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والتأكيد على أن استمرار احتلال الأراضي العربية يشكل تهديداً للأمن الدوليين.

12. التأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شعبة اللبنانية ومرتفعات كفر شوبا، ومن الجزء اللبناني من قرية العجر إلى الخط الأزرق طبقاً للقرارات الدولية ذات الصلة لاسيما القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم (1701) لعام 2006.

13. التعبير عن القلق من استمرار التوتر والعنف والعمليات العسكرية والأعمال الإرهابية، التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط، والتي تعرّض السلام الإقليمي والدولي للخطر، ودعم الجهود التي يبذلها أطراف المجتمع الدولي من أجل استئناف عملية السلام، ودعوتنا للأطراف المعنية للقيام بالجهود اللازمة لدعم مسار التفاوض الذي يقوم على أساس المبادئ والمعايير الأساسية للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

14. التأكيد على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله، ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام في ربوعه بما فيها الجهود التي بذلت من قبل بعض الدول مثل نيجيريا لإحلال السلام في السودان وجهودها المتواصلة كمساهم رئيسي للقوات في عملية السلام في دارفور، والتضامن مع السودان. الرفض التام لأي محاولات تستهدف الانتقاص من سيادته ووحدته وأمنه واستقراره، والتأكيد مجدداً على جميع القرارات الصادرة عن القمم الإفريقية والعربية الراضية لقرارات المحكمة الجنائية الدولية بحق فخامة الرئيس السوداني، ومواصلة الجهود أيضاً مع حكومة السودان والقوى السياسية في السودان من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وتعبئة الدعم الدولي لحكومة السودان وشعبه والأحزاب السياسية لإجراء الإستفتاء في موعده، وعقد المنتدى الاستشاري السوداني برئاسة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومشاركة جامعة الدول العربية، والتأكيد على الحاجة إلى العمل على جعل الوحدة خياراً جذاباً، ومواجهة أي صعوبات تواجه تنفيذ الاتفاق. الإعراب عن الترحيب والتأييد لمبادرة دولة الكويت باستضافة مؤتمر دولي لدعم التنمية في شرق السودان في 1 - 2/12/2010.

15. الثناء على الجهود المبذولة لحل مشكلة دارفور، وخاصة مساعي الدول المجاورة للسودان، وتنمين مبادرة جامعة الدول العربية وموضية الاتحاد الأفريقي لحل أزمة دارفور، والإعراب

عن التأييد للجنة العربية الأفريقية الوزارية لحل الأزمة في دارفور، والاعتراف بأهمية عمل هيئة التنفيذ رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور والتي يرأسها الرئيس السابق لجنوب أفريقيا فخامة السيد ثابو مبيكي في المساهمة الكبيرة في عملية السلام، **والإشادة** بجهود جنوب أفريقيا كرئيس للجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في السودان، **والإعراب عن** الدعم للجنة الوزارية الأفريقية العربية المعنية بحل الأزمة في دارفور، **والتنويه** بالجهود المضنية لدولة قطر في إطار اللجنة في رعاية مفاوضات السلام، **والإعراب عن** الارتياح للدعم الإقليمي والدولي لمفاوضات السلام الجارية في الدوحة، **والترحيب** بالاتفاقية التي وقعت في الدوحة بين الحكومة السودانية وبعض الفصائل السودانية، **ودعوة** كافة الفصائل السودانية إلى التجاوب الإيجابي مع المبادرة. **الترحيب** بالإستراتيجية الجديدة للحكومة السودانية لتسوية أزمة دارفور والتي تستوعب كافة شرائح المجتمع الدارفوري، **والإعراب كذلك** عن الشكر والتقدير لمبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر لإنشاء بنك للتنمية في دارفور برأس مال قدره 2 مليار دولار، ودعوة كافة الدول والمنظمات المعنية إلى الإسهام فيه لإنجاح هذه المبادرة.

16. **الترحيب** بتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان، والإشادة بما تم اتخاذه من خطوات في هذا الصدد، وبرؤية وقيادة الدولتين من أجل إقرار الأمن والسلام.

17. **الترحيب** بالدور المتنامي والبارز للجامعة العربية في معالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور ومساعدتها الحديثة لتركيز المساعدات الإنمائية في موضوعات الإنعاش المبكر، **التقدير** لدور البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، **ودعوة** جميع الأطراف للتعاون مع جهود إحلال السلام والتنمية لصالح دارفور، وعقد "مؤتمر دارفور- دارفور" في دارفور، بمشاركة المعنيين من كافة الأطراف.

18. **التأكيد على** أهمية استكمال المفاوضات حول قضايا وترتيبات ما بعد الاستفتاء في جنوب السودان المقرر في يناير 2011، في ضوء نتائج قمة الإيجاد في مارس / آذار 2010، ومذكرة تفاهم ماكلي الموقعة في يونيو 2010 ونتائج بعثة الإتحاد الأفريقي لجوبا في يونيو 2010، والتي أكدت جميعها على متابعة تنفيذ بنود اتفاقية السلام الشامل بهدف ضمان السلام، والتعاون الوثيق بين شمال وجنوب السودان، وحماية حقوق كافة السودانيين، وبغض النظر عن نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير، وأن يتم إجراؤه في شفافية.

19. **الإعراب عن** تقديرنا للجهود الأفريقية والعربية المبذولة لتعزيز الاستقرار والمصالحة في جمهورية القمر المتحدة، وتوقيع "الاتفاق من أجل إدارة انتقالية" في 16 يونيو 2010، وحث

الأطراف القمرية على العمل بنية صادقة لتنفيذ الاتفاق، وإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية لرئيس الاتحاد ومحافظي الجزر في التواريخ المحددة، وحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والفني، وأهمية التنسيق والتعاون في تنفيذ المشروعات التنموية في الجزر، ومعالجة الديون المتركمة إسهاماً في مسيرة السلام والتنمية، و**دعوة** الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى مواصلة تعاونهما المشترك لتعزيز مسيرة المصالحة ودفع عملية التنمية في جزر القمر، و**الترحيب** بنتائج المؤتمر العربي للإستثمار والتنمية بجمهورية القمر المتحدة الذي عقد في الدوحة في مارس 2010، والذي بلغت التعهدات فيه 450 مليون دولار، و**التقدير** للدول والمنظمات والجمعيات الخيرية والإنسانية التي أوفت بتعهداتها، ودعوة الجهات المانحة إلى المسارعة بالوفاء بتعهداتها؛ الإشادة بالدعم الذي قدمه حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر والبالغ 20 مليون يورو. **الترحيب** بما قدمته الجماهيرية العربية الليبية العظيمة من مساعدات لإعادة الأمن والإستقرار لجمهورية القمر المتحدة .

20. الإعراب عن قلقنا لاستمرار أعمال العنف في الصومال وما ينجم عنها من خسائر بشرية وأضرار مادية، والأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين أياً كانت ذرائعها ومبرراتها، و**التأكيد** مجدداً على دعمنا الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، وعلى وحدة الصومال وسيادته واستقراره، والعمل بعزم نحو تحقيق المصالحة الوطنية، و**الترحيب** بتوقيع وتنفيذ الاتفاقية المبرمة في أديس أبابا في 15 مارس 2010 بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة أهل السنة والجماعة تحت رعاية الإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقية الموقعة مع إقليم بونتلاندا في 12 أبريل 2010.

21. الإعراب عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، والتأكيد على ضرورة تعزيز هذه الجهود لنشر قوات الإتحاد الأفريقي للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، و**التأكيد على** أهمية دعم هذه البعثة والمبادرة الأفريقية لتمكينها من خلال زيادة القوات في الصومال تنفيذاً للقرار الصادر عن قمة الإتحاد الأفريقي في كمبالا- أوغندا 2010.

22. التأكيد على دعوة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن للأمم المتحدة للإطلاع بدوره وتعبئة الموارد بما يتناسب مع التحديات التي تواجه الصومال، وبصفة خاصة البدء في التخطيط للمرحلة الجديدة لنشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال.

23. التأكيد على احترام وحدة وحرية وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بحرية، والإدانة بشدة لكل أعمال الإرهاب

والعنف التي تؤثر خاصة علي الشعب العراقي، **والتأكيد على** الحاجة الماسة إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وتحقيق الأمن والاستقرار، **وتأييد** جهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في العراق وجامعة الدول العربية لمساعدة العراق، وجهود الأطراف السياسية الوطنية العراقية الملتزمة بهذا المسار، وحث القيادات العراقية على الإسراع في تشكيل الحكومة العراقية التوافقية الممثلة للشعب العراقي كافة، والتأكيد على أهمية نتائج وتفاهات الاجتماع السابع لوزراء داخلية دول جوار العراق الذي عقد في سبتمبر 2010 بمملكة البحرين.

24. **الدعوة إلى** جمهورية إيران الإسلامية إلى الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتواصل إلى حل سلمي لقضية جزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث (طنب الكبرى - طناب الصغرى - أبو موسى)، وذلك من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة، وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، **والتأكيد على** الطلب إلى الأخ معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم لبذل مساعيه الحميدة لدى كل من جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة لقبول إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

25. **الترحيب** بالوساطة القطرية الهادفة إلى انهاء الخلاف القائم بين جمهورية جيبوتي ودولة اريتريا بالطرق السلمية، **والترحيب كذلك** بالاتفاق الموقع بين البلدين في يونيو 2010 تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر، مما سيكون له أثر ايجابي على الوضع في منطقة القرن الإفريقي عامة.

26. **الإعراب عن** القلق العميق بشأن العقوبات أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار أن "قانون محاسبة سورية" يعد انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وتعدياً على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة مما يشكل سابقة خطيرة في التعامل مع الدول المستقلة.

27. **الإعراب عن** بالغ القلق إزاء العقوبات المفروضة على زيمبابوي من قبل البلدان الغربية، **والمطالبة** بإزالة جميع العقوبات عنها، والتي تسببت في معاناة الشعب وإعاقة التنمية في البلاد.

28. **الترحيب** بالإجراء الناجح للعملية الانتخابية في بوروندي في سبتمبر 2010 نتوياً لمسيرة السلام التي بدأت عام 1998.

29. **الموافقة على عمل المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى كإطار مهم لعملية السلام والاستقرار وإعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في المنطقة.**

30. **التأكيد على أهمية مرحلة إعادة الإعمار الوطني ودعوة مفوضية الإتحاد الإفريقي بالتعاون مع جامعة الدول العربية لعقد طاولة مستديرة للمانحين لصالح بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون وفقاً لخطة عمل إعلان طرابلس بشأن تسوية النزاع وإعادة الاعمار لتوصيات البعثة متعددة الاختصاصات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحديد احتياجات البلدين.**

31. **الترحيب بتحسين الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومشاركة الجماعات المسلحة الوطنية الرئيسية الموقعة على اتفاقات جوما والمشاركة في تنفيذها، ودعوة كافة الأطراف المعنية إلى تنفيذ هذه الاتفاقيات دون إبطاء والعمل على إعادة الثقة بين دول المنطقة، والترحيب أيضاً بانعقاد الاجتماع الرابع للجنة العليا المشتركة بين الكونغو الديمقراطية ورواندا بكينشاسا في ديسمبر 2009، وقرار مجلس الأمن بمد عمل مهمة الخبراء الأميين حتى نوفمبر 2011، والعلاقات الجيدة في منطقة البحيرات، ورفض تقرير لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي يشير إلى الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان والقوانين الدولية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي 1993 إلى 2003، وإدانة الممارسات التعسفية ضد رواندا، وأوغندا، وبوروندي والتي تعيق السلام والاستقرار وحسن الجوار في منطقة البحيرات الكبرى.**

32. **الإعراب عن ارتياحنا للتطورات الأخيرة بجمهورية غينيا، وبإجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في 27 يونيو 2010، والتأكيد على الضرورة الملحة لعقد الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية 24 أكتوبر 2010، ثم الانتخابات التشريعية، والتشديد على ضرورة تقادي أي أعمال من شأنها عرقلة العملية الانتقالية، ودعوة المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم لاستكمال العملية الانتقالية الجارية في غينيا، والتأكيد على ضرورة تقادي أية أعمال قد تعرقل مسار المرحلة الإنتقالية، ودعوة المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم لإستكمال العملية الإنتقالية الحالية في غينيا، وإعادة التأكيد على دعم جهودات مجموعة اللإتصال الدولية والتي يشارك في رئاستها كل من الإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، والإعتراف بدور الوسيط فخامة الرئيس بليز كمباوري رئيس بوركينافاسو.**

33. **الإعراب عن الارتياح لترتيبات إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في 31 أكتوبر 2010**، ومناشدة المجتمع الدولي لتقديم الدعم المطلوب للعملية الانتخابية، **والإشادة** بدور ميسر الايكواس من بوركينافاسو على ما بذله من جهود.

34. **الإشادة** بجهود وسيط مجموعة الجنوب الأفريقي للتنمية في مدغشقر فخامة الرئيس شيسانو، لإيجاد حل دائم للأزمة الدستورية في هذا البلد، وكذلك المقررات الصادرة عن قمة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في 2010 لدفع العملية إلى الإمام طبقاً لاتفاقيات كل من موبوتو وأديس أبابا بما في ذلك فتح مكتب لها في مدغشقر.

35. **التأكيد على** أهمية دعوة المجتمع الدولي إلى تكثيف تنفيذ العقوبات التي فرضها الإتحاد الإفريقي على مدغشقر، كما وردت في مقرري مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي في 19 فبراير و 17 مارس 2010 على التوالي، **ودعوة** جميع الأطراف في مدغشقر أيضاً إلى مضاعفة الجهود للتوصل إلى سلام دائم وشامل من أجل إعادة النظام الدستوري إلى البلاد.

36. **الإعراب عن** القلق العميق إزاء التطورات في غينيا بيساو في أبريل 2010 والتي قد تقوض النظام الدستوري، وإدانة التدخل المستمر للجيش في سير عمل المؤسسات الديمقراطية، **والتأكيد على** أهمية التنفيذ الفعال لإصلاح قطاع الأمن، والتعجيل بنشر "بعثة تحقيق الاستقرار" وفقاً لخطة عمل طرابلس.

37. **الإعراب أيضاً** عن القلق البالغ إزاء التطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها النيجر، وتجديد الرفض لكافة التغييرات غير الدستورية للحكومات، ومطالبة جميع الأطراف والسلطات النيجيرية بإعداد جدول زمني للفترة الانتقالية ولعملية عودة النظام الدستوري في البلاد، **ودعوة مجدداً** المجتمع المدني إلى تقديم الدعم اللازم للإدارة السليمة للعملية الانتقالية، وخاصة إجراء العملية الانتخابية.

38. **تكثيف** تنسيق المواقف في المحافل الاقتصادية والتجارية من أجل مناقشة القضايا المشتركة طبقاً للأهداف الواردة في هذا الإعلان، **وإعادة التأكيد** على التزامنا بتطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، من أجل العمل على وضع جدول أعمال دولي طموح وواسع النطاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ القرارات ذات الصلة التي تم تبنيها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

39. **التأكيد على** الالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية، وعلى ضرورة عدم استغلال الملكية الفكرية كشعار في حرمان البلدان النامية من الوصول إلى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الأساسية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التنمية الوطنية.

40. **الإقرار** بأهمية تنفيذ خطة العمل المشتركة الأفريقية العربية لتعزيز التبادل الاستثماري وضمان الاستثمارات بين المنطقتين، **والتأكيد على** أهمية تشجيع التجارة في إقامة علاقات تجارية مباشرة وفتح أسواق جديدة بين المنطقتين ورفع مستوى العلاقات التجارية وإقامة منطقة تجارية تفضيلية أفريقية عربية لتحقيق هذا الهدف.

41. **التأكيد على** أهمية تأسيس وسائل لتعزيز وضمان الاستثمار بين المنطقتين وتنمية القدرات في مجال بحث وتحديد فرص الاستثمار، ومراقبة بيئة الاستثمار، ومعالجة كافة الصعوبات والمعوقات التي يواجهها المستثمرون، وتوسيع نطاق الآليات القائمة لضمان الاستثمار في المنطقتين، وتحسين الوصول إلى سبل التمويل، **والتأكيد على** الدور الذي يقوم به المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتعزيز التعاون المشترك في مجال الاستثمار والتجارة، وبعده للمنتدى رفيع المستوى للإستثمار والتجارة في طرابلس سبتمبر 2010، برعاية الجماهيرية العربية الليبية العظمى وبالتعاون مع جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي.

42. **الإعتراف** بأهمية التفاعل والتنسيق والتعاون بين الدول الأفريقية والعربية في جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية من شأنها ضمان مراعاة تأثير التجارة الدولية على التنمية، وأن تصبح أداة فاعلة للتقليل من أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأن تكون كذلك عنصراً جوهرياً لتقدم المجتمعات الأفريقية والعربية.

43. **الإعراب عن** القلق بشأن الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول الأفريقية والعربية، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على المصالح الإفريقية والعربية في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للإصلاح المالي، والآثار السلبية لتلك الأزمة على الدول ذات الاقتصاديات الأقل نمواً، والحاجة الماسة إلى إنشاء نظام مالي دولي يمنع المضاربات المالية ويضع في الاعتبار القواعد الملائمة المتوافقة مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

44. **التأكيد مجدداً** على ضرورة تعزيز الإصلاحات في هيكل النظام المالي الدولي دعماً لجهود البلدان النامية، وتحقيقاً لنمو اقتصادي يتسم بالإنصاف الاجتماعي. والتأكيد على أن هذه الإصلاحات تتضمن أدوات أكثر ملائمة لمنع الأزمات المالية وإدارتها، وتحديد آليات جديدة وتنفيذها لضمان التدفقات المالية، وضرورة حصول البلدان النامية على دور أكبر في عملية صنع القرار في المنظمات المالية متعددة الأطراف.

45. **الإعراب عن القلق** إزاء عدم استقرار الأسواق المالية الدولية، والتأكيد على أهمية بذل جهود إضافية في المحافل الدولية بهدف تحقيق تعاون أفضل بين البلدان المتقدمة والنامية لتعزيز التفاهم المشترك حول القضايا المالية الدولية الرئيسية، والاتفاق على ضرورة إحراز مزيد من التقدم، خاصة فيما يتعلق بإنشاء آليات مالية مبتكرة لدعم مشروعات التنمية والسياسات والبرامج التي تتبناها البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

46. **التأكيد على** أهمية ضمان توفير موارد مالية مستقرة ومستمرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والمنطقة العربية، خاصة في مجالات البنية الأساسية، والقضاء على الفقر والجوع، **والتشديد** على أن تعتبر المؤسسات المالية متعددة الأطراف أن الإنفاق العام في المجال الاجتماعي ومشروعات البنية التحتية استثمارات وليست ديوناً عامة.

47. **تجديد الالتزام** بالمبادئ والأهداف الواردة في الوثائق الأساسية متعددة الأطراف بشأن التنمية المستدامة، وتنفيذ خطة مؤتمر قمة جوهانسبرج العالمي حول التنمية المستدامة عام 2002، وعلى تحقيق الهدف المشترك بأن يقوم الإقليمان بالمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون في مجال النهوض بالمعرفة والتقنيات والممارسات التقليدية في مجال مكافحة التصحر والجفاف، وتنفيذ المشروعات المتعلقة باستخدام وتحسين نوعية المياه والتربة، وإزالة ملوحة المياه والحفاظ على النظم البيئية والمحميات الطبيعية والنهوض بالسياحة البيئية، وإدارة موارد المياه للري وتحسين نظم الري.

48. **الإعراب عن** التقدير للمبادرات المتعددة في المنطقتين بشأن القضايا البيئية والتنمية المستدامة، **والتأكيد مجدداً** على المصالح المشتركة وأهمية تعزيز التعاون في مجال تبادل الخبرات في تنفيذ هذه المبادرات، وعن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فاعلة على مستوى التعاون الدولي لخفض تعرض البلدان الأفريقية والعربية للكوارث الطبيعية.

49. **إبلاء الأهمية القصوى** للتعاون المشترك في مجال الزراعة والأمن الغذائي نظراً لأهميته الإستراتيجية سواء على مستوى الإقليمين أو على المستوى الدولي، **والإعراب عن** القناعة بأن أفريقيا قادرة على الاكتفاء ذاتياً بإمكانيتها الزراعية، وأن تصبح سلة غذاء للمنطقة العربية، وأن التعاون العربي الأفريقي يجب توجيهه بشكل إستراتيجي نحو التنمية المستدامة.

50. **اعتماد خطة** وبرنامج العمل المشترك حول الزراعة والأمن الغذائي في المنطقتين الأفريقية والعربية، اللذين تم إقرارهما في الاجتماع الوزاري المشترك الذي أُنقِد في شرم الشيخ في إبريل 2010، **والتأكيد على** ضرورة التنسيق وتعزيز التعاون العلمي والبحثي والتكنولوجي بين

الإقليميين لتطوير التقنيات والنظم الزراعية لرفع الإنتاجية وتعزيز الإنتاج تحقيقاً للأمن الغذائي وتشجيعاً للاستثمار الزراعي في دول المنطقتين.

51. التأكيد على أن الشراكة الأفريقية العربية الجديدة القائمة على النفع المتبادل ستدعم الأجندة الزراعية لأفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبرامج المؤسسات والهيئات الزراعية العربية المماثلة، وأهمية التركيز على تبادل الخبرات من أجل تحسين نظم الزراعة، مع إعطاء مزيد من الأولوية للقطاع الريفي، وتقديم الدعم اللازم للمنظمات الأفريقية والعربية المعنية لتمكينها من تنفيذ البرامج المشتركة.

52. التأكيد مجدداً على أهمية تنمية الثروة الحيوانية في إطار تعزيز الأمن الغذائي والتنسيق بين المنطقتين في مجال استخدام التكنولوجيا المتطورة الملائمة لتحسين الثروة الحيوانية وإنتاجياتها.

53. التأكيد على أهمية تعزيز التعاون وتطوير التقنيات لمواجهة التحديات وتنمية الفرص التي تطرحها مصادر الطاقة المتجددة بما يتفق مع تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في دول الإقليميين.

54. الإقرار بتداعيات التغير المناخي على دول المنطقتين، **والتأكيد على** التزامنا بالمشاركة في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكافة الاتفاقيات والمواثيق ذات العلاقة، وعلى أهمية التنسيق المشترك لاتخاذ التدابير لمواجهة تغير المناخ. **والتأكيد أيضاً** على الدعم الكامل لطلب دولة قطر لاستضافة الدورة 18 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ عام 2012.

55. التأكيد على ضرورة تنسيق الجهود المشتركة لدفع الدول المتقدمة للاستجابة للتحديات التي يفرضها تغير المناخ وأن توفر دعماً قوياً لبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، وبما يتفق مع مسؤولياتها، من خلال تقديم الدعم المالي والتكنولوجي للدول النامية بطريقة قابلة للقياس والتحقق منها، **ودعوة** المجتمع الدولي لدعم الدول النامية من خلال الآليات المالية الدولية في جهودها للحفاظ على الغابات في أفريقيا وإدارتها على أساس مستدام.

56. الإعراب عن أهمية تعزيز التعاون والتنسيق لوقف الاتجار غير المشروع في الكيماويات والنفايات الخطرة، وإدراك أهمية التصديق على قرار الحظر الخاص باتفاقية بازل بشأن

التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، للإسراع في دخوله حيز النفاذ، إدراكاً لخطورة دفن النفايات الكيماوية وأثرها في تلوث البيئة وإتلاف الثروات وما تشكله من خطورة بالغة على حياة السكان، وخرقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة.

57. **الإعتراف** بأهمية التفاعل الثقافي بين الشعوب لإثراء الحضارة الإنسانية، والتأكيد على أهمية القمة الأفريقية العربية لتعزيز التفاهم بين شعوب الإقليم وثقافتهم، وإحياء الجسور الثقافية بين الإقليمين، **وإيعراب عن** التقدير للدور الإيجابي لمواطني أفريقيا من أصول عربية ومواطني العالم العربي من أصول أفريقية في توثيق الصلات بين الإقليمين.

58. **التأكيد مجدداً** على الأهمية المتزايدة لدور الثقافة كجسر بين الشعوب الأفريقية والعربية باعتبارها نشاطاً اقتصادياً منتجاً لتعزيز التنمية والتعاون المشترك.

59. **الإعتراف** بخصوصية العلاقات الثقافية الأفريقية العربية، وضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، ونشر أهم الجوانب ذات الصلة بالتراث الثقافي المشترك، واستعادة الآثار المهربة والمسروقة، وأهمية تعزيز آليات التبادل الثقافي، لتشمل كل جوانب الإنتاج الفني، مثل مهرجانات السينما، ومعارض الفنون، وحفلات الموسيقى، إلى جانب أشكال التعبير الأخرى عن المظاهر الثقافية المتأصلة في تقاليد شعوبها.

60. **التأكيد على** أهمية دعم المعهد العربي الأفريقي للثقافة والدراسات الإستراتيجية في باماكو بمالي، ليتمكن من القيام بدوره في تعزيز التعاون الأفريقي العربي في المجالات الثقافية.

61. **الإقرار** بأهمية دعم وتعزيز تبادل البرامج الثقافية والإعلامية، والتفاعل بين المثقفين في كلا الإقليمين، وتشجيع مشروعات القطاع الخاص في مجال الاستثمار الثقافي لزيادة اطلاع وتعرف شعوب المنطقتين على واقع مجتمعاتها.

62. **التأكيد على** أهمية التراث الثقافي الأفريقي والعربي وتنوعه، وتعزيز الجهود المشتركة للمحافظة عليه، **والتأكيد مجدداً على** أهمية تعزيز التعاون التقني في مجالات التنقيب عن الآثار والتراث المعماري والأعمال الفنية وتزميمها، والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، ودعم سبل التعاون والتنسيق المشترك في مكافحة تهريب الآثار والتراث واستعادة الآثار المسروقة والمهربة إلى البلدان الأصلية.

63. **الإيعراب عن** أهمية تعزيز التعاون العلمي والتقني بين الإقليمين، آخذين بعين الاعتبار المعرفة والخبرة المتراكمة في كلا الإقليمين، وما بينهما من تكامل وقدرة على الابتكار، والتأكيد على التنسيق ووضع برامج للتعاون للاستفادة من العقول العربية والإفريقية المهاجرة

في الخارج، وكذلك بين الجامعات ومراكز البحث الهامة في المنطقتين، وتشجيع تبادل الخبراء والباحثين وأساتذة الجامعات، وضرورة بذل الجهود لإيجاد آليات مالية لتنفيذ برنامج تطوير التعاون العلمي والتقني فيما بينهما.

64. التأكيد على أهمية تطوير التعاون العلمي والتقني والبحثي بين الإقليمين في مجالات التعليم العالي والتكنولوجيا والبحث العلمي والأبحاث التطبيقية التي تهدف إلى حل مشاكل التنمية الملحة (برامج تبادل الطلبة، التدريب، منح الدراسات والأبحاث) خاصة تبادل الخبرات في مجال تقييم وتنمية الموارد المائية، وترشيد استخدامها وتحسين ورفع كفاءة استخدام المياه وخاصة في الري.

65. التأكيد مجدداً على أهمية دعم التعاون بين المراكز العلمية والبحثية في الإقليمين من أجل تطوير تقنيات منخفضة الكلفة لتخليه المياه، والتوسع في استخدامها للأغراض التنموية بما في ذلك الزراعة، والاستفادة من التقنيات الحديثة ونظم المعلومات الجغرافية في المجالات المرتبطة بالتغيرات المناخية، وتطوير نظم الإنذار المبكر في مراقبة التصحر والجفاف.

66. إدراك ضرورة خلق بيئة مواتية لتنفيذ برامج التنمية وتطوير السياسات الاجتماعية، لاستيعاب ضرورة إدماج العدالة الاجتماعية وفقاً لمواثيق دول الإقليمين والمواثيق الدولية، وخاصة الإعلان العالمي للأهداف التنموية للألفية، وجدول أعمال القرن 21، وقرارات القمة العالمية للتنمية، وإعلان الدوحة لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وإعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية، وكافة الاتفاقيات الدولية الأخرى.

67. التشديد على أهمية تفعيل إستراتيجيات خفض الفقر الوطنية في دول الإقليمين، من خلال إثراء منظومة مؤشرات الفقر المعتمدة دولياً، وتضمينها المؤشرات الخاصة بالحرمان والفقر البشري والإقصاء الاجتماعي إلى جانب المؤشرات النقدية، ووضع السياسات اللازمة التي تكفل تحقيق نمو اقتصادي مناز للفقر، من خلال الاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار العام والخاص في المنطقتين.

68. الإعراب عن القلق الشديد بشأن تزايد الفقر والجوع في العالم وبصفة خاصة في المنطقتين الأفريقية والعربية، وأنهما يفاقمان انتشار الأمراض، ويضعفان القدرة على العمل، ويحدان من قدرة الأجيال الجديدة على التعلم والإدراك، ويؤديان إلى تفكيك المجتمعات، ويحولان دون تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بالعدالة في البلدان النامية.

69. **الإدراك على** نحو خاص، بأهمية مواجهة الفقر والجوع في العالم، ليس بوصفه هدفاً في ذاته، ولكن أيضاً بوصفه وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، و**التأكيد على** الحاجة الملحة لمواصلة العمل المشترك من أجل إيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية وتقديم الدعم لكافة المبادرات الرامية لتحقيق هذا الهدف.

70. **التأكيد على** أهمية التنفيذ الكامل والفوري لأهداف الألفية التنموية، وضرورة اعتبارها أولوية بالنسبة لكل البلدان المتقدمة والنامية، والعمل معاً نحو توسيع التعاون الدولي وحشد الدعم السياسي لتوفير المزيد من التمويل لتحقيق هذه الأهداف بناءً على نتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرج.

71. **الترحيب** بالزخم السياسي الذي برز في اجتماع قادة العالم لمراجعة تنفيذ أهداف الألفية التنموية وآليات تمويل برامج القضاء على الجوع وخفض الفقر، والذي إنعقد بنيويورك في سبتمبر/أيلول 2010، و**الإشادة** في هذا الصدد بمنح مملكة البحرين جائزة الأهداف الإنمائية للألفية في اجتماع قادة العالم تقديراً لجهودها وإنجازاتها في صياغة سياسات تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

72. **التأكيد على** أهمية تعزيز التعاون المشترك في المجال الصحي وأهمية تطوير النظم الصحية والعلاجية ومواجهة الأوبئة والأمراض المستوطنة ورفع كفاءة الهيئات الصحية، وتعزيز برامج التدريب الشاملة، والتنسيق على المستوى الدولي للتصدي لاحتكار التقنية العلمية الحديثة في مجال الدواء والعلاج.

73. **التأكيد على** أهمية التنسيق والتعاون المشترك من أجل الارتقاء بمستقبل الشباب الأفريقي والعربي بمناسبة اعتبار عام 2010 عاما دوليا للشباب، من خلال وضع برامج لبناء وتنمية القدرات والتبادل المعرفي بين شباب المنطقتين، وتعزيز قدرتهم على مواجهة كافة تحديات العولمة وانعكاساتها، والتنسيق في المجالين الثقافي والرياضي، و**إقرار** استراتيجيات وبرامج عمل تطبيقية في هذا المجال تعكس الإهتمام بالشباب باعتباره أهم دعائم للمستقبل.

74. **التأكيد مجدداً على** أهمية التعاون والتنسيق في مجال تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتوفير فرص العمل للمرأة وإتاحة فرص أوسع لهن للمشاركة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومواصلة الجهود المشتركة الرامية للقضاء على التمييز ضد المرأة والتعاون في مجال إطلاق المبادرات لكفل حقوق المرأة الأفريقية والعربية، وتعزيز دورها وسن التشريعات اللازمة لحمايتها وصيانة مكانتها في المجتمع.

75. الإعراب عن أهمية التعاون المشترك لتنفيذ الخطط الأفريقية والعربية للطفولة الرامية إلى توفير الحماية الكاملة للأطفال من كافة أشكال العنف والإيذاء والإهمال، والتأكيد على حقهم في التعليم والرعاية الصحية الكاملة وفقاً للمواثيق الأفريقية والعربية ذات الصلة.

76. التأكيد على أهمية تفعيل الآليات المشتركة المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقتين، وكذلك تفعيل الشراكة في معالجة القضايا ذات الإهتمام المشترك في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وأيضاً كافة المواثيق المتعلقة بحق شعوب المنطقتين في التنقل والهجرة.

77. الترحيب بمبادرة دولة الكويت باستضافة القمة الأفريقية العربية الثالثة في 2013.

78. التعبير عن عميق الشكر والامتنان للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى قيادةً وشعباً على استضافتها الكريمة للقمة الإفريقية العربية الثانية.

—